وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلـــــمـــي
جامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

التوابع النحوية وأثرها الوظيفي في ديوان -إبراهيم اليازجي-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الأدب واللغة العربية
تخصص: علوم اللغة

إعداد الطالبة:
هاجر عليلي

إشراف الأستاذ:
سالم عبد الباسط

السنة الجامعية:
2015-2016 م
1436-1437 هـ

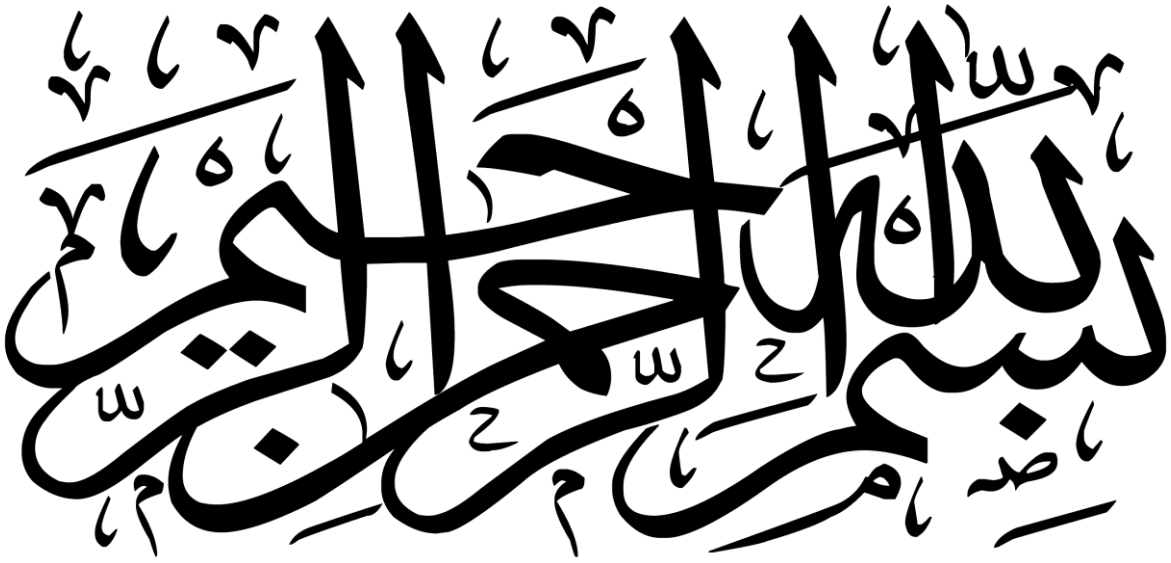

شكر و عرفان

الحمد لله الذي به نستعين و نشكره و نهتدي به

فمن يهده الله فهو المهتد و من يضلل فلا هادي له

أهدي عملي المتواضع إلى

كل باحث في حقل العلم و المعرفة

إلى كل من علمني حرفا

إلى الذي قدم لي يد العون

و الاهتمام والتشجيع أستاذي المشرف

سالم عبد الباسط

فلك مني جزيل الشكر والتقدير

مقدمة

مقدمة

تعد الجملة في العربية بنية متكاملة العناصر المؤلفة لها، سواء كانت هذه العناصر أساسية أو غير أساسية فإنها تؤدي معنى في التركيب و تساعد في بنائه، لهذا نالت الدراسات الوظيفية اهتماما كبيرا من طرف الدارسين فكانت بذلك من أهم الجوانب التي على الدارس أن يتبعها في دراسته لأننا من خلالها سنقف على ما تؤديه التراكيب اللغوية من معان وأغراض، وهذا مما يمكننا تطبيقه على التوابع النحوية، لأنها تعد من العناصر الغير أساسية في الجملة، فهي زيادة على أصل الخطاب، لكن هذه الزيادة لا تكون إلا لفائدة وظيفية في اللغة، لأن كل تغيير في المبنى يؤدي بالضرورة إلى تغيير في المعنى. وبما أن دراسة الأشكال اللغوية المختلفة كان الأولى لها أن تتبع الدراسة الوظيفية، لا باعتبارها أنماطا وصفية، بل بعدها ظواهر مختلفة لقواعد ثابتة.

ونظرا لأهمية الدراسة الوظيفية ومكانتها في إثارة وكشف نواحي الكلام وبيان دلالته بدقة وذلك لإزاحة الغموض والتردد عنها، فكانت كل هذه الدواعي والأسباب دافعا قويا لنا في اختيار هذا الموضوع والموسوم بـ "التوابع النحوية ,اثرها الوظيفي في – "ديوان إبراهيم اليازجي" عنوانا لرسالتي لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، ولأن الكثير ممن عدوا التوابع عناصر غير إسنادية وعبارة عن زيادة في الكلام ولا تعد من أساسيات التركيب، فجاء بحثي هذا ليبين ما لها من اغراض و دلالات تزيد الكلام بيانا وإيضاحا وتخصيصا وتزيل عنه كل ما يشوبه من إبهام وغموض.

فقد أخذ هذا الموضوع في الدراسات أهمية ومكانة لدى الباحثين وشغفا دعاهم إلى التطرق اليه ونذكر منها دراسة للباحثة "رأس النعجة نور الهدى" كانت تحت عنوان – التوابع النحوية في القرآن الكريم – دراسة لسانية وظيفية لنماذج مختارة، تطرقت فيها للتوابع في القرآن الكريم، لكن في بحثي هذا عمدت إلى دراسة التوابع خلافا لما سبقت اليه مختلف الدراسات التي مرت علينا، كما أني اعتمدت دراسة وظيفية لديوان شعري لإبراهيم اليازجي.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا كما يبين العنوان المنهج الوصفي القائم على الإستقراء والتحليل باعتباره الأنجع لهذه الدراسة، كونها تتبع أغراض ودلالات كل تابع على حدى وصفا وتحليلا.

ومن هنا فما هي التوابع النحوية؟ وما هي الوظائف التي تؤديها داخل التركيب؟ وما هي علاقة التابع بالمتبوع؟ وهل تعتبر التوابع النحوية عبارة عن عناصر يطول بها الكلام وزيادة عليه فقط؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية كان الأجدر بنا الخوض في غمار هذا البحث الذي بين أيدينا لحل هذه الإشكالات المتشابكة والإجابة عنها.

ولهذه الغاية كان بحثنا هذا مبنيا وفق خطة تمثلت في مدخل وفصلين.

فالمدخل: خصصناه للحديث عن التوابع في الجملة واطارا مفاهيميا يضم التوابع (التوكيد – النعت – البدل – العطف) لكن بإيجاز.

أما **الفصل الأول:** كان تحت عنوان (التوابع النحوية في الجملة العربية) فقد أوردنا فيه آراء النحاة وتعريفاتهم للتوابع النحوية بأنواعها وأقسامها حيث تناولت المعنى اللغوي والاصطلاحي، حيث توقفنا عند كل تابع بإيضاحه وذكر ما قيل فيه.

أما **الفصل الثاني**، فكان موسوما بـ (دراسة وظيفية للتوابع) أفردنا فيه أغراض التوابع وتوقفنا أمام غرض كل تابع بذكر كل ما يفيده في الكلام من أغراض مع تطبيق نماذج من– ديوان إبراهيم اليازجي – على التوابع كلها، وانتهيت إلى جملة من النتائج لخصتها في نهاية هذا البحث.

فقد اعتمدت في بحثي هذا والموسوم بـ "التوابع النحوية وأثرها الوظيفي في – ديوان إبراهيم اليازجي–"، لأجل الاستشهاد بكل ما جئت به من آراء وأقوال النحاة والعلماء، فكانت جملة من المؤلفات تباينت بين القدماء والمحدثين، كان من أهمها "شرح المفصل" لابن يعيش، "همع الهوامع" لجلال الدين السيوطي، إضافة الى "جامع الدروس العربية" لمصطفى الغلاييني، وغيرها من المصادر المتبعة في هذا البحث.

ومن المصاعب أو المتاعب التي واجهتني مع هذا البحث، كان بالدرجة الأولى طول الدراسة وذلك كوني درست التوابع كلها فمفهومها وأقسامها وأغراضها، إضافة إلى هذا كان عامل ضيق الوقت هاجسنا طيلة مراحل هذا البحث إلى انتهائه، ولكن بعون من الله عز وجل وفقنا في احترام هذه الآجال.

وفي نهاية المطاف لن أنسى من كانوا لي عونا وسندا في هذه الدراسة، وعلى رأسهم – بعد المولى عز وجل – أستاذي المشرف: الأستاذ سالم عبد الباسط الذي كان لي خير موجه ومرشد في مسيرة بحثي هذا، فجزاه الله كل خير، وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في طرحي هذا وبلغت.

مدخل

1/ التوابع النحوية:

نتوقف أمام مفهوم "التوابع" لغة واصطلاحا

التابع لغة:

جاء في لسان العرب: "تبع: من تبع الشيء تبعا وتباعا في الأفعال وتبعت الشيء تبوعا: سرت في إثره، واتبعه واتبعه وتتبعه قفاه وتطلبه متبعا له وكذلك تتبعه وتتبعته تتبعا.

والتابع: التالي، والجمع تبع وتباع وتبعه، وقال الأزهري: التبع ما تبع أثر شيء فهو تبعة"[1]

ومن ذلك التوابع لاتباعها ما قبلها في الإعراب من تعريف وتنكير وتذكير وتأنيث، وجمع أو تثنية أو إفراد.

التابع اصطلاحا:

"التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يسمها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة: النعت والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.[2]

وقد أجمع النحاة على أن التوابع أربعة، والتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد.[3]

1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، ج2، ص 210-211.

2- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج2، ص 218.

3- محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، تح، نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة، السعودية، ط1، ص 756.

وجاء عند ابن يعيش: "التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها في العوامل ومعنى قولنا ثواني أي فروع في استحقاق الإعراب، لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأول له كالتتمة نحو قولك: "قام زيد العاقل".[1]

فابن يعيش عد التوابع فروعا وثواني تكون مطابقة لما قبلها في الإعراب وفي العوامل وتكون بذلك تابعة لما قبلها ومتمة له.

1. التوكيد:

أو التأكيد وهو تكرير يراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع، نحو: "جاء على نفسه" ونحو: "جاء علي علي".[2]

وهو ضربان:

أ. اللفظي:

وهو إعادة اللفظ الأول بعينه[3]، سواء كان اسما ظاهرا، أم ضميرا، أم فعلا، أم حرفا، أم جملة، نحو: " قام زيد زيد".

1- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 218.

2- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، دط، دت، ج3، ص 231.

3- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة العصرية، ط1، 1994م، ص 479.

ب.المعنوي:

وهو بألفاظ محصورة منها "النفس والعين" وهما لرفع المجاز عن الذات[1]، نحو: " جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه"[2]

حيث لا نجد النحويين يخرجون عن هذه المفاهيم الشائعة فيما بينهم للتوكيد وأقسامه، إذ أجمعوا على أن التوكيد يكون إما بإعادة اللفظ عينه أو بمفرده، لغرض قار في نفس السامع.

2. النعت (ويسمى الصفة أيضا):

هو ""تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون أخص منه".[3]

فالصفة تأتي بعد اسم لتبين بعض أحواله أو تصفه، وهي تتبع الموصوف في الإعراب من حيث التنكير والتعريف.

وينقسم النعت باعتبار معناه إلى:

نعت حقيقي، ونعت سببي.

1- المصدر السابق، ص 484.

2- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الفية ابن مالك، تح، طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، دط، د ت ،ج3، ص 107.

3- محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 769.

أ. فالحقيقي هو:

ما "يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي أو فيما هو بمنزلته وحكمه المعنوي، نحو: "هذا رجل عاقل".[1]

ب.والنعت السببي:

هو "الذي يدل على معنى في شيء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت، نحو: مررت برجل كريم أبوه."[2]

3-البدل:

البدل "ثان يقدر في موضع الأول، نحو: مررت بأخيك زيد، فزيد ثان من حيث كان تابعا للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت: مررت بزيد، فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول"[3].

وينقسم البدل إلى أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل،[4] ويسمى أيضا البدل المطابق حيث يكون البدل مطابقا للمبدل منه أو مساويا له في المعنى.

1- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1974، ج3، ص 441.

2- المصدر نفسه، ص 452.

3- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص 63.

4- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980، ج3، ص 249.

الثاني: بدل بعض من كل[1]، ويكون فيه البدل متصل بضمير يرجع على المبدل منه، مذكور أو مقدر.

الثالث: بدل الاشتمال[2]، هو بدل الشيء مما يشتمل عليه، ويكون فيه البدل متضمنا لضمير يعود على المبدل منه.

الرابع: والبدل المباين، وهو بدل الشيء مما يباينه[3]، ويكون فيه المبدل مغايرا للمبدل منه، أي لا يكون مطابقا له ولا بعضا منه ولا مشتملا عليه.

4.العطف:

وهو نوعان:

أ- عطف البيان:

هو "التابع، الجامد، المشبه للصفة: في إيضاح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة،[4]"، وهو يتبع المعطوف عليه في الإعراب كما في الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، ويكون لغاية التوضيح إذا كان معرفا وللتخصيص في حالة التنكير.

1- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 236.

2- محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 788.

3- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 236-237.

4- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل علي الفية ابن مالك، ج3، ص 218.

ب- عطف النسق:

هو "التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف...، نحو: كاخصص بود وثناء من صدق[1]،" وهذا الضرب من العطف يفصل بينه وبين متبوعه بحرف من حروف العطف.

2/ العامل في التوابع:

"التوابع خمسة: تأكيد، وصفة، وعطف بيان، وبدل، وعطف بحرف، وإنما رتبناها هذا الترتيب، فقدم التأكيد، لأن التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه لأن النعت يتضمن حقيقة الأول، وحالا من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير، فكان مخالفا له في الدلالة، وقد يكون النعت بالجملة، وليس كذلك التأكيد، وقدم النعت على عطف البيان، لأن عطف البيان ضرب من النعت، وقدم عطف البيان على البدل، لأن البدل قد يكون غير الأول وأخر العطف بالحرف، لأنه يتبع بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة."[2]

لقد اختلف في العامل في التابع، "فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم، وهو ظاهر مذهب سيبويه[3]،" و"تتبع كلها المتبوع في الإعراب، ثم قال

1- المصدر السابق، ص 224.

2- ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري، ج2، 218.

3- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي,حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ،ج3، ص 85.

المبرد، وابن السراج، وابن كيسان: العامل في الثلاثة الأول: النعت، والبيان، والتأكيد، عامله أي المتبوع ينصب عليها انصبابه واحدة (وعزي للجمهور).

أما قول الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي: العامل فيها (التبعية) تم اختلف فقيل: المراد التبعية من حيث المعنى، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف، والأكثر على أن العامل في البدل مقدر بلفظ الأول[1]، عامله محذوف وهو قول الجمهور.[2]

"أما عطف البيان فإنه في الحقيقة هو البدل، فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل، وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال:

قال سيبويه: "العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف.

وقال الفارسي في الإيضاح الشعري: وابن جني في سر الصناعة: إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، كقولك: يا زيد (وعمرو)"[3].

ففي هذا إشارة إلى اختلاف النحاة في العامل في التوابع باعتباره هو الذي يحدد الحالة الإعرابية في نظرهم، فمنهم من ذهب إلى أن العامل في التوابع هو العامل في متبوعها ومنهم من رأى العامل فيها هو التبعية.

1- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، 1989م، ج5، ص 166.

2- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، تح، محمد باسل عيون السود ، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ج2، ص 107.

3- الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح، حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، هجر الجيزة، مصر، د ط ، د ت، ج1، ص 965.

3/ الحكم الاعرابي للتوابع:

"لا تترابط التوابع على تنوعها (النعت والتوكيد والعطف بنوعيه والبدل) بالجملة التي توجد فيها إلا من خلال متبوعها، أيا كانت وظيفة هذا المتبوع وعلاقته في جملته، ولذلك يتوجه ترابط التوابع إلى هذا المتبوع نفسه، فيوثق نظام اللغة علاقتها به بوسائل مختلفة أهمها وأظهرها العلامة الإعرابية إذ يتطابق التابع مع متبوعة في علامته الإعرابية، ولعله من أجل متابعته له في العلامة الإعرابية أطلق عليه في الدرس النحوي مصطلح التابع، ولا يتبع ما قبله إلا أنه على علاقة وثيقة به بحيث ينظر إلى التابع والمتبوع معا بوصفهما "اسما واحدا في الحكم"[1].

"إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فمن الواجب اختلافهما حتما في سببه، فسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية أو الابتدائية أو الخبرية أو المفعولية أو الجر بالإضافة أو بالحرف أو الجزم بالحرف...أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، أما في التابع فسببه واحد، هو "التبعية" لأنه نعت أو عطف أو توكيد، أو بدل، وتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقا لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات بالرغم من أن البصريين يمنعون تقدم هذا المعمول، دون الكوفيين ومن أحكامها أيضا: أنها إذا اجتمعت أو اجتمع عدد منها وجب مراعاة الوجه الأفضل في ترتيبها، وذلك بتقديم النعت، يليه عطف البيان فالتوكيد، فالبدل، فعطف النسق.

1- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، مصر، دط، 2003، ص 175.

ومن أحكامها أيضا: ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته، وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفاصل غير أجنبي محض كمعمول الوصف، ومعمول الموصوف، ومفسر عامله، ومعمول عامل الموصوف".[1]

1- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 435.

الفصل الأول

أولا: التوكيد:

1- تعريفه

لغة:

يقال: "أكد: أكدت العقد واليمين: وثقته ووكدت لغة والهمزة في العقد أجود[1]" "وأكد الشيء: أكدا وثقه وأحكمه وقرره، فهو أكيد) أكده) تأكيدا[2]، ومنه وكد توكيدا الشيء قرره ثبته".[3] "وأكد الحنطة يأكدها أكدا داسها، ..أكده لغة في وكده والأكيد، الوثيق والتأكيد في اصطلاح النحاة تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول".[4]

والملاحظ في هذه التعريفات كونها تجمع على نفس المعنى للتوكيد بأنه التابع الذي يقرر ويثبت ويوثق متبوعه حتى يرفع عنه الشك أو النسيان، ويصير مؤكدا في نفس المتلقي.

التوكيد في الاصطلاح:

يقال: "التوكيد والتأكيد كل منهما مصدر (أكد) وسمي به التابع"[5]، وجاء عند صاحب المفصل: "أعلم أن يقال: تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان، وليس أحد الحرفين بدلا من

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1، 2003، ج1، ص 77.

2- إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، استانبول ، تركيا، دط، دت، ج1، ص 44.

3- جبران مسعود، الرائد، دار العلم، بيروت، لبنان، دط، 2001، ج8، ص 1370.

4- بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، دط، 1987، ص 12.

5- محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 759-760.

الآخر، لأنهما يتصرفان تصرفا واحدا، ألا تراك تقول "أكد يؤكد تأكيدا"، "ووكد يوكد توكيدا" ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب، فيجعل أصلا، فلذلك قلنا: أنهما لغتان".[1] وقد جاء عند النحاة وعلماء اللغة أن التوكيد على حد تعبير ابن جني: لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع، وإنما تؤكد المعارف دون النكرات مظهرها ومضمرها"[2]، وعرف أيضا بأنه: "تكرار الكلمة بلفظها أو بمعناها، وتسمى الأولى (مؤكدا). بالفتح والثانية (مؤكدا) بالكسر و(توكيدا) أيضا".[3] و"هو في الأصل مصدر ويسمى به، التابع المخصوص، ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا، وهو بالواو أكثر".[4]

وقيل أيضا: "تابع يذكر في الكلام المفيد لدفع أي توهم قد يحمله الكلام إلى السامع، ويتبع لفظ التأكيد ما يؤكده (المؤكد) في الإعراب رفعا ونصبا وجرا".[5]

وهو "تابع يزيل عن متبوعة الشك واحتمال إرادة غيره أو عدم إرادة الشمول"[6].

فيظهر من خلال هذه التعاريف أن التوكيد هو إعادة اللفظ إما نفسه أو بمعناه، ويكون التوكيد لرفع الشك والاحتمال.

1- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 219.
2- ابن جني، اللمع في العربية، تح، فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، دط، د ت، ص 27.
3- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، جدة، السعودية، ط7، 1980م، ص 175.
4- أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الفية ابن مالك، ج3، ص 109.
5- سليمان فياض، النحو العصري، مصر، دط، د ت، ص 170.
6- محمود حسني مغالسة، النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1997، ص 386.

2- أنواعه:

فالنحاة لم يولوا اهتماما كبيرا لتعريف التوكيد بقدر ما اهتموا ببيان نوعيه، وهو إما تكرير الاسم بلفظه وهو ما يسمى "بالتوكيد اللفظي"، أو بتكرير الاسم بمعناه وهو "التوكيد المعنوي".

أ. التوكيد اللفظي:

عرّف على أنه هو: "تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به، نحو: "ادرجي، ادرجي"[1] ويكون: "في المفرد، والمركب غير الجملة، والجملة، ويشمل المفرد الاسم والفعل والحرف، ويكون في المعرفة، والنكرة"، و"التوكيد اللفظي قد يكون بتكرار اللفظ مرتين وهو الأكثر، وقد يكون بثلاث مرات."[2]

وهو أيضا: "منسوب اللفظ لحصوله من تكرره وإنما يؤتي به عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمتكلم الغلط."[3]

فكان تعريف التوكيد اللفظي عند أغلب علماء اللغة والنحو، لا يكادون يختلفون في كونه يكون بتكرار اللفظ عينه، حيث نجد "تمام حسان" أيضا يقول: "يتم التوكيد اللفظي بواسطة التكرار، ولا يجوز تكرار الضمير المتصل إلا متصلا بما صاحبه، ويؤكد كل ضمير متصل

1- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج3، ص 214.

2- أبو حيان الاندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح، رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1998م، ج4، ص 1957-1958.

3- محمد بن محمد الرعيني، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ج2، ص 558.

مهما كان محله الإعرابي بالضمير المنفصل، كما يؤكد الضمير المستتر بالضمير المنفصل أيضا"[1]، وكذا ابن الأنباري: "فأما التوكيد بتكرير اللفظ فنحو: "جاءني زيد زيد" وما أشبه ذلك"[2].

فالملاحظ أن موقف النحاة كان ثابتا في أن التوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ المؤكد لإزالة الغموض واللبس عنه، ويكون بتكرير الاسم أو الفعل، أو الحرف أو الجملة، إلا أن الملاحظ من خلال تتبع المصطلح أن النحاة لم يولوا اهتماما للتوكيد اللفظي كما المعنوي.

ب. التوكيد المعنوي:

يقال: "أما التأكيد المعنوي، فيكون بتكرير المعنى دون اللفظ، نحو قولك: "رأيت زيدا نفسه"، وجملة الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى تسعة ألفاظ: "نفسه"، "عينه"، "أجمع"، "أجمعون" "جمعاء"، "جمع"، "كلهم"، "كلاهما"، كلتاهما. وأما "أكتعون أبصعون"، "كتعاء بصعاء"، "كتع بصع"، فكلها توابع لأجمع، لا تستعمل إلا بعده.[3]

وقيل: "ووجب تقديم "نفسه، وعينه"، على "كلهم، وأجمعين"، لأن "النفس والعين" يدلان على حقيقة الشيء و"كلهم، وأجمعون" يدلان على الإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيهما معنى التبع، و"النفس والعين" ليس فيهما معنى التبع، فكان تقديمهما أولى".[4]

1- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000م، ص 177.

2- عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997م، ص 152.

3- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 220.

4- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 152.

فكان التوكيد المعنوي على خلاف التوكيد اللفظي إذ يكون بتكرير المعنى لا اللفظ ويكون محصورا بإحدى الألفاظ السابقة الذكر.

أو هو "التابع لما قبله المقرر أمر المتبوع. أي متبوعة في النسبة بأن يرفع توهم الإسناد إلا غير المتبوع."[1]

و"فائدة التأكيد بالنفس، والعين هو إزالة التوهم عن المخاطب أن يكون المسند إليه الحكم، إنما أسند إليه مجازا، ووقع مع غيره حقيقة"، و"تنفرد "نفس" و"عين" بجواز جرهما بباء زائدة".[2]

فحسب تعريفات التوكيد المعنوي نصل إلى أنه تكرير المعنى دون اللفظ وهو يكون بألفاظ مخصوصة تقوي التأكيد، ويساعد على تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة أي تأويلات أو تقديرات قد تخل بالمعنى.

1- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح، المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993م، ص 257.

2- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص 1947-1948.

ثانيا: النعت:

1- تعريفه

في اللغة:

جاء في المعجم الوسيط "نعته"–نعتا: وصفه،..يقال: نعته بالكريم..، ويقال: له مناعت جميلة،...و"المنعوت" الموصوف، "النعت" الصفة، جمع نعوت، ويقال شيء نعت، جيد بالغ وفلان نعت: غاية في الرفعة.[1]

نجد هنا أنه يعني بالنعت الصفة بمعنى واحد وأن الشيء إذا وصف بالحسن والرفعة فهو نعت، ونجد أيضا معانيه ما ذكره بطرس البستاني: "نعت الرجل صاحبه ينعته نعتا وصفه،..قال ابن الأثير النعت وصف الشيء بما فيه من حسن، والنعت: الصفة،...وعند النحاة تابع مكمل متبوعة ببيان صفة من صفاته، نحو: مررت برجل كريم".[2]

وجاء في معجم الرائد: "نعت: ينعت: نعتا، وصفه، الكلمة: أتبعها بنعت، نعت: مصدر: نعت، صفة، ج، نعوت في النحو: هو التابع الدال على صفة، نحو: قرأت كتابا مفيدا".[3]

و"النعت بالفتح الوصف وكل شيء كان بالغا نقول "هذا نعت" أي جيد"[4]

1- إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، وآخرون، المعجم الوسيط، ص 933.

2- بطرس البستاني، محيط المحيط، ص 902.

3- جبران مسعود، الرائد، ج8، ص 1277.

4- عبد الله البستاني، البستان، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 ,1996، ص 1112.

فمن خلال هذه التعريفات للنعت نلاحظ أن العلماء لا يكادون يختلفون في تعريفهم النعت، إذ يربطون بين النعت والوصف، ويجمعون على أن معنى النعت يكون لوصف الشيء الحسن الجيد على حد سواء.

في الاصطلاح:

"الصفة والنعت واحد وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير والصفة تكون بالأفعال نحو: ضارب وخارج، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصا له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه."[1] وهو "الاسم المشتق أو المؤول بالمشتق الذي يكمل به المنعوت ببيان صفة من صفاته أو من صفات اسم آخر له صلة بالمنعوت."[2] أو هو "تابع يكمل متبوعة، أو سببي المتبوع، بمعنى جديد يناسب السياق، يحقق الغرض."[3] فقد أجمع النحاة على أن النعت والصفة واحد يؤديان الغرض نفسه، حيث يدلان على بيان حالة أو صفة المتبوع، "أو هو "تابع للمنعوت في رفعه وخفضه، ونصبه لفظا وتقديرا، وإلا كان الكلام خلل ألا ترى أن من الأسماء الموصوفة ما لا يظهر فيه رفع ولا نصب ولا خفض، كقولك: مررت

1- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص 47.

2- محمد عيد، النحو المصفى، دار نشر الثقافة، دط، ص 572.

3- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 437.

بموسى الطويل ورأيت موسى الطويل، وهذا يستمر في جميع الأسماء المقصورة، وكذلك الأسماء المبنية."[1]

يبدو من خلال التعريف السابق "للزجاجي" أنه ذكر تبعية الصفة لموصوفها في كل الحالات الإعرابية له من رفع ونصب وخفض، دون أن يذكر مواضع أخرى لها كالتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

"فتبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام:

✓ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وكل معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه.

✓وما يتبع الموصوف على محله لا غير، وهو جميع المبينات التي أوغلت في شبه الحرف، كالإشارة، وأمس،...وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله".[2]

نجد تعريف النعت بين العلماء لا يختلف كثيرا في كونه تابع يذكر لبيان صفة في متبوعه، وأن الصفة تتبع موصوفها في حالته الإعرابية كما تتبعه في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع.

1- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطسلنغة، بيروت، لبنان، دط، د ت، ص 112.

2- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح، غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، دط، 1987م، ج2، ص 228.

2- أنواعه:

ذكرنا سابقا أن النعت هو التابع المكمل لمتبوعة ببيان صفة فيه أو فيما يتعلق به والذي يدل على صفة في المتبوع هو النعت الحقيقي والذي يدل على صفة فيما يتعلق بالمتبوع هو النعت السببي.[1]

ومنه فالنعت ينقسم إلى حقيقي وسببي:

أ. النعت الحقيقي:

وهو "ما يبين صفة من صفات متبوعة، نحو: "جاء خالد الأديب"[2] أو هو: "الجاري على ما قبله وهو متبوعه بأن كان معناه له، ولابد مع ذلك من رفعه لضميره أي ما قبله."[3] أو هو: "ما يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي، أو فيما هو بمنزلته وحكمه المعنوي، وعلامته أن يشتمل على ضمير مستتر أصالة، أو تحويلا يعود على ذلك المنعوت."[4]

فالنعت الحقيقي هو "الذي يدل على صفة في المتبوع نفسه، ومن علامته أن يرفع الضمير المستتر، مثل: "جاءني محمد الفاضل".[5]

وجاء أيضا بأنه: "ونعني بالوصف الحقيقي أن يجري على من هو له، (ك: جاءتني امرأة كريمة)، ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في

1- محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر، دار الطلائع، القاهرة، مصر، دط، ص 116-117.
2- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 224.
3- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص 250.
4- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 441.
5- محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر، ص 117.

التذكير والتأنيث والتثنية والجمع."[1]

وعلى خلاف النعت السببي فإن النعت الحقيقي هو الذي يتوجه فيه النعت أو الوصف للموصوف حقيقة في حد ذاته، فالوصف بذلك راجع على التابع لا على المنعوت.

ب. النعت السببي:

وهو: "ما اتجه من حيث المعنى لوصف اسم ظاهر بعده مرفوع واتجه من حيث اللفظ إلى المتبوع السابق عليه، ووجدت الصلة بين المتبوع المتقدم والموصوف المتأخر بضمير يحمله الاسم اللاحق، ويتنازعه المتبوع السابق عليه والمرفوع به اللاحق له من حيث اللفظ والمعنى."[2]، وهو دائما "يذكر لبيان صفة في شيء مرتبط بالموصوف، (وليس لبيان صفة في الموصوف نفسه)، ويكون النعت السببي مفردا دائما، ويشترط فيه، وفي موصوفه، التطابق بينهما في التعريف أو التنكير فقط، ويتبع ما بعده في التذكير أو التأنيث، ومنعوته في العدد".[3] أو هو: "كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت، لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو: "مررت بامرأة حسنة الوجه". [4]

1- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص 110.

2- محمد عيد، النحو المصفى، ص 576.

3- سليمان فياض، النحو العصري، ص 161.

4- الأشموني، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375 م، ج2، ص 375.

أو هو كما ذكر "عبده الراجحي" فهو لا يعني الاسم السابق عليه وجه الحقيقة (وإن كان يسمى في الاصطلاح النحوي منعوتا أيضا)، لكنه ينعت اسما ظاهرا يأتي بعده، ويكون مرفوعا به مشتملا على ضمير يعود على الاسم السابق، وهذا الاسم الأخير هو الذي يسمى السببي لأنه يتصل بالسابق بسبب ما".[1]

فالنعت السببي فيه يكون الوصف متوجها لاسم آخر له سبب أو علاقة بالمنعوت بحيث يتصل المنعوت بضمير يعود على اسم سابق لا على النعت ذاته.

ثالثا: البدل

1- تعريفه

لغة:

البدل "العوض والخلف والقائم مقام الشيء، والعامة تقول "بدال" بزيادة ألف جمعه أبدال وبدله يبدله بدلا غيره وبه أو من اتخذه فيه بدلا أي عوضا أو خلفا".[2] وهو "الخلف من الشيء والتبديل التغيير".[3] وعند الفراء: "بدل وبدل لغتان، والبديل: البدل وبدل الشيء: غيره، وابن سيدة: بدل الشيء وتبدله وبديله الخلف منه والجمع ابدل".[4]

1- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، ,1998م، ص 372.
2- بطرس البستاني، محيط المحيط، ص 31.
3- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ص 122.
4- ابن منظور، لسان العرب، مج2، ص 38.

فكل التعاريف اللغوية نجدها تتفق في أن البدل في الاصطلاح اللغوي هو العوض والخلف من الشيء الذي يقوم مقامه، حتى أن صاحب المعجم الوسيط يعرفه بقوله:

"البدل من الشيء: الخلف والعوض، جمع ابدال، و(في النحو): التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، مثل: الخليفة الثاني عمر".[1]

اصطلاحا:

جاء في التعريف الاصطلاحي للبدل: "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم"[2]، أي أن المبدل يتبع المبدل منه في إعرابه، وجاء أيضا: "أن البدل هو الذي يتجه إليه المعنى الذي في الجملة، والمبدل منه ما هو إلا تمهيد له وطريق إليه."[3]

وجاء بنفس المعنى السابق: "البدل هو الذي يتجه إليه المعنى الذي تتضمنه الجملة، وأن المبدل منه ما هو إلا تمهيد له.[4]

معنى هذا أن البدل هو محور الكلام والمقصود بالحكم مطلقا أي بدون واسطة بينه وبين متبوعة الذي ما هو إلا توطئة له.

1- إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، وآخرون، المعجم الوسيط، ج1، ص 44.

2- محمد بن محمد الرعيني، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، ج3، ص257.

3- محمد عيد، النحو المصفى، ص 627.

4- أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، ذات السلاسل، الكويت، ط4، -1994م، ص 534.

كما جاء عند عبده الراجحي كون البدل "تابع مقصود بالحكم، أي أن معنى الكلام يتوجه إليه وحده، ومع ذلك فهو يتبع اسما سابقا عليه يسمى المبدل منه."[1]

وقد اختلف النحويون قديما في تسمية البدل فجاء في "اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيين فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير".[2]

إلا أن مصطلح "البدل" كان هو الأكثر تداولا بين النحاة قديما وحتى حديثا.

و"يسمى المتبوع مبدلا منه، والتابع بدلا، والبدل يتبع المبدل منه في الإعراب: رفعا ونصبا وجرا. ولا يكون إلا بين الأسماء فقط، ويعرب المبدل منه حسب موقعه في الجملة."[3]

ومنه فالبدل تابع يتبع المبدل منه في إعرابه وكونه هو المقصود بالحكم في الجملة فإنه لا يشترط فيه مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتنكير.

2- أنواعه:

قد قسم علماء اللغة والنحو البدل على أقسام عدة فكانت أنواعه على النحو الآتي:

أ- البدل المطابق:

وقيل هو: " البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو: "مررت بأخي زيد وزره خالدا".[4]

1- ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 378.

2- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص 664.

3- ينظر: سليمان فياض، النحو العصري، ص 170.

4- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج3، ص 249.

وقد تعدد استخدام هذا المصطلح من طرف العلماء من خلال عدة مصطلحات، حيث جاء "وبعض أصحابنا اصطلح عليه ببدل الشيء من الشيء، إنما عدل عن مصطلح الجمهور لوجود ذلك فيما لا يطلق عليه بدل كل من كل، وهذا البدل يوافق في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد، وفي التثنية، وفي الجمع، إلا إن كان المبدل منه لفظ المصدر، فإنه قد يبدل منه الجمع، أو قصد التفصيل فلا يطابق في التثنية والجمع."[1]

وذكر أيضا "عباس حسن" هذا التعدد في المصطلحات إذ يقول: "ويسمى "بدل المطابقة"، أو: "بدل المطابق من مطابقه"، ضابطه أن يكون الثاني مطابقا، أي: مساويا للأول وفي المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب، فهما واقعان على ذات واحدة."[2]

وهو أيضا: "بدل الشيء مما هو طبق معناه، وسماه الناظم في النظم (البدل المطابق)، وخالف الجماعة في تسمية بدل كل من كل"[3]

فهو بذلك: "عبارة عما الثاني فيه عين الأول كقولك: "جاءني محمد أبو عبد الله"[4].

ومنه فبدل الكل من الكل هو المطابق والمساوي للمبدل منه مطابقة تامة من حيث النوع (التذكير والتأنيث)، والعدد (الإفراد والتثنية، والجمع)، والتعيين (التعريف والتنكير).

1- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1964.

2-عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص ص 665-666.

3- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، ج2، ص 191-192.

4- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 513.

ب-البدل الجزئي:

أو بدل البعض من الكل، "سواء كان ذلك البعض نصفا أو أقل أو أكثر على الصحيح نحو: أكلت الرغيف نصفه أو ثلثه أو ثلثيه، خلافا لمن زعم، أنه لا يكون إلا فيما دون النصف".[1]

و"يسمى البدل بدل بعض من كل إن دل على بعض ما دل عليه الأول نحو: مررت بقومك ناس منهم".[2]

وهو "بدل الشيء من الشيء، وهو بعضه كقولك: "رأيت زيدا وجهه"، فالثاني من الأشياء بعض الأول، وأبدلته منه ليعلم من قصدت له، وليتنبه السامع، ولابد فيه من ضمير يعلقه بالأول".[3]

وشرط هذا البدل أن يرد المسألة إلى أصلها الذي اختصرت منه، بأن يظهر العامل في البدل، فيصير الكلام جملتين كما كان قبل أن يختصر، فإن ساغ الاكتفاء بكل من الجملتين جازت المسألة وإلا امتنعت"[4]

و"ضابطه أن يكون البدل جزءا حقيقيا من المبدل منه (سواء كان هذا الجزء أكثر من باقي الأجزاء، أم أصغر منها، أم مساويا)، وأن يصح الاستغناء عن المبدل منه، فلا يفسد

1- محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 787.

2- جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحياني الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، تح، عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المختون هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1410هـ، 1990م، ج3، ص 335.

3- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 259.

4- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1965-1966.

المعنى بحذفه، والأعم والأكثر أن يشتمل هذا البدل على رابط يربط بالمتبوع، وأهم الروابط هو "الضمير" فإن كان الرابط الضمير وجب أن يطابق المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعها."[1]

فبدل البعض من الكل هو بدل يدل على بعض الشيء وليس كله سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا، وشرطه أن يكون متصلا بضمير يرجع على المبدل منه سواء كان مذكور أو مقدرا.

د-البدل الشامل:

وهو "ما كان بينه وبين الأول، أي المبدل منه ملابسة إجمالا، تكون بغير الكلية الجزئية إما بأن يدل على معنى في متبوعة، كأعجبني زيد علمه، أو يستلزم معنى فيه، كأعجبني زيد ثوبه، وحكمه اتصاله بالضمير مطلقا، ولابد فيه من إمكان فهم معناه عند حذفه، وحسن الكلام بتقدير حذفه"[2]

أو هو: "ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقا ولا بعضا"[3]

و"إنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفي به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول"[4]،

1- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 667.
2- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص 265-266.
3- محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 788.
4- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، ص 194.

وقيل أنه "كبدل البعض، لابد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه"[1]

"فالمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني، فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه، وعبرة الاشتمال أن تصنع العبارة بلفظه عن ذلك الشيء، ولابد في بدل الاشتمال من عائد أيضا يربطه بالأول".[2]

فبدل الاشتمال هو بدل الشيء على ما يشتمل عليه، ولكن شرطه أن يكون جزءا منه، ولابد له من ضمير يربط بالبدل سواء كان مذكورا أو مقررا، وعلى أن يدل على معنى في متبوعه.

هـ. البدل المباين:

أو "بدل الإضراب، وهو ما يقصده ذكر متبوعه كما تقدم ذكره، ويسمى أيضا بدل البداء"[3] وهو " ما لا يكون فيه البدل هو المبدل منه ولا بعضه ولا معنى من معانيه المشتمل عليها، فهو بدل البداء، أو الإضراب، والغلط أو النسيان، ويتوقف هذا على غرض المتكلم."[4]

"ويقصد بهذا النوع من البدل ظهور أمر آخر للمتكلم بعد أن لم يكن ظاهر له فيصرف النظر عن الأمر الأول بعد قصده إلى ذلك الأمر الجديد الذي بدا له"[5]

1- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 670.

2- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 259-260.

3- محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 788.

4- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 192.

5- محمد عيد، النحو المصفى، ص 628.

فهناك من ذكر أن البدل المباين يأتي بنفس المعنى في الغلط، النسيان، الإضراب، إلا أنه هناك من يقسم هذا البدل إلا ثلاثة أقسام وبذلك فهم يفصلون بين كل منها معنويا، حيث نجد "عبده الراجحي" يقول: "ويقسمونه إلى بدل غلط، وبدل نسيان، وبدل إضراب، كلها ترجع إلى معنى متقارب، هو ترك المبدل منه وإرادة البدل وحده".[1]

وعلى خلاف ذلك يذهب "ابن الأنباري" فيقول: "ويسمى "بدل المبانية" وهو ثلاثة أنواع لابد في كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم وأن يقوم دليل يوضح المراد منه، ويمنع اللبس، وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير أو غيره يربطه بالمتبوع.

أ. بدل الغلط:

وهو الذي يذكر فيه المبدل منه غلطا لسانيا، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط.

ب.بدل النسيان:

هو الذي يذكر فيه المبدل منه قصدا ويتبين للمتكلم فساد قصده فيعدل عنه، ويذكر البدل الذي هو الصواب، وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع، ولا إلى رابط آخر.

ج. بدل الإضراب:

وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصدا، ولكن يضرب عنه المتكلم، من غير أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل.[2]

1- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 381.

2- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص ص 670-672.

وقيل فيه أنه "لا يكون في القرآن، ولا في الشعر، أما القرآن فهو منزه عن الغلط، وكذلك الشعر الفصيح".[1]

ويعد هذا النوع من البدل المباين مختلفا عن الأنواع السابقة في كونه راجع بالدرجة الأولى إلى غرض من المتكلم حيث أن أثناء كلامه قد يتبين له أنه ليس على صواب سواء نسيانا أو غلطا، أو إضراب، فيصرف نظره عنه ويتجه إلى معنى آخر جديد.

رابعا: العطف

1- تعريفه:

لغة:

قيل من: "عطف يعطف عطفا: انصرف، وعطف عليه يعطف عطفا: رجع عليه بما يكره أو له بما يريد، وعطف الشيء يعطفه عطفا وعطوفا فانعطف وعطف فتعطف: حناه وأماله، شدد للكثرة...، ويقال: عطف فلان إلى ناحية كذا يعطف عطفا إذا مال إليه وانعطف نحوه...، والعطف: عطف أطراف الذيل من الظهارة على البطانة".[2]

ويقال: "عطف عن الأمر: أماله وصرفه عنه، وعطف كلمة على ما قبلها اتبعها إياها بالعطف، وعطف الشيء أماله".[3]

1- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 262.

2- ابن منظور، لسان العرب، مج 14، ص 247.

3- جبران مسعود، ص 870.

ومنه أيضا: "عطفت الشيء: أملته، وانعطف الشيء، انعاج، وعطفت عليه انصرفت...، وعطف الله فلانا على فلان عطفا."[1]

فجاء العطف في اللغة على عدة معاني، فكانت بمعنى الانصراف عن الشيء والرجوع عليه، وجاء أيضا بمعنى الميل عن الأمر.

2- أنواعه:

والعطف يعد تابعا يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف، وهو بدوره على ضربين:

أ- عطف النسق:

لغة:

جاءت مادة "نسق" في المعجم العربي بمعنى: "النسق من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد، وقد نسقته تنسيقا، ويخفف ابن سيده: نسق الشيء ينسقه نسقا ونسقه نظمه على السواء، والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرى واحدا...، ويقال ناسق بين الأمرين أي تابع بينهما...، والنسق: العطف على الأول على نظام واحد"[2]

و"نسق الدر ينسقه نسقا نظمه على السواء والكلام رتبه وعطف بعضه على بعض على نظم واحد، ونسق الشيء نظمه، وناسق بينهما تابع، والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مج3، ص 182.

2- ابن منظور، لسان العرب، مج14، ص 247.

ومن الثغور المستوية ومن الخرز المنظم، والنسق من كل شيء ما كان على طريقة نظام واحد وهو عام، وهذا نسق على هذا أي معطوف عليه"[1]

"والنسق أيضا ما كان على طريقة نظام واحد من كل شيء يقال: "جاءت الخيل نسقا" "وغرست النخل نسقا" وحروف النسق والنسق حروف العطف "هذا على نسق هذا" أي معطوف عليه".[2]

ومن ذلك كان النسق هو كل ما كان منسقا وعلى نظام واحد، أي شيء تابع لشيء آخر وعلى نسقه، واستدل النحويون على هذا المصطلح، أن الشيء إذا عطفت على غيره صارا بمثابة الشيء الواحد كالنسق في نظامه وتتابعه.

اصطلاحا:

قال عنه ابن هشام الأنصاري: "هو التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها، الواو وهي لمطلق الجمع، والفاء للترتيب والتعقيب، وثم للترتيب والتراخي وحتى للغاية والتدريج، ولا للترتيب، وأو لأحد الشيئين أو الأشياء، مفيدة بعد الطلب التخيير أو الإباحة، وبعد الخبر الشك أو التشكيك، وأم لطلب التعيين بعد همزة داخلة على احد المستويين" [3] ، أو هو "تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حد، والنسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقول سيبويه باب الشركة" [4]، ويقال أيضا: "هو تابع لما قبله يتوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ أحد حروف العطف، فتبعية الثاني للأول في عطف النسق بواسطة الحرف، فهو متبع،

1- بطرس البستاني، قطر المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2، 1995، ص ص 206-207.

2- عبد الله البستاني، البستان، ص 1095.

3 محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى، ص ص 500، 508.

4 أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 4، ص 1975.

وحروف العطف تسعة، بإسقاط "إما" –على المختار– بناء على أنها غير عاطفة، لمجامعتها الواو العاطفة لزوما، والعاطف لا يدخل على مثله" [1].

وقد سماه صاحب المفصل " بالعطف بالحرف، ويسمى عطفا بحرف، ويسمى نسقا فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين، ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل، وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب" [2].

فهذا العطف لابد أن يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف، حتى أن بعضهم أطلق عليه بالعطف بالحرف، وقد أحصاها العلماء في تسعة أحرف لكل منها معناها الخاص بها.

ب–عطف البيان:

لغة:

يقال: "ما يبين به الشيئ من الدلالة وغيرها، وبان الشيئ بيانا: اتضح، فهو بين، والجمع أبيناء، وكذلك أبان الشيئ فهو مبين" [3]، والبيان أيضا بمعنى: "الفصاحة واللسن والافصاح مع الذكاء وإظهار المقصود بأبلغ لفظ والكشف والظهور" [4]

وجاء بمعنى: "معروف، وبان الشيئ وأبان وتبين وبين واستبان" [5]، وهو أيضا: "مصدر، بان يبين، منطق فصيح، وكلام يكشف عن المقصود بأبلغ لفظ" [6].

1 عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص 272.
2 ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 2، ص 276.
3 ابن منظور، لسان العرب، مج 2، ص 198.
4 عبد الله البستاني، البستان، ص 100.
5 الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مج 1، ص 176.
6 جبران مسعود، الرائد، ص 295.

ومنه: "بان الشيء يبين بيانا وتبيانا بالفتح قياسا وبالكسر شذوذا اتضح وقد يتعدى نقول: بنت الشيء أي أوضحته وعرفته بينا" [1] فالبيان جاء بمعنى الإيضاح والاظهار والكشف، كما سبق الذكر في التعريفات السابقة، أي يأتي لإيضاح وتخصيص متبوعة بأبلغ لفظ.

اصطلاحا:

عبر النحاة عن عطف البيان بتعاريف كان لها نفس المعنى، فقيل عنه: "هو التابع الجامد، المشبه للصفة، في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله، نحو: "أقسم بالله أبو حفص عمر" [2].

أو "هو تابع، موضح أو مخصص، جامد، غير مؤول، وكونه مفيدا فائدة النعت، من إيضاح متبوعه، وتخصيصه، يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد، ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة، والصحيح الجواز، فكل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه على نية تكرار العامل" [3].

وقد حده عباس حسن أيضا بأنه: "تابع جامد يخالف متبوعه في لفظه، ويوافقه في معناه المراد منه الذات، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها إن كان نكرة" [4].

1 بطرس البستاني، قطر المحيط، ص 45.

2 محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج3، ص 218، 220.

3 محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى، ص 491، 493.

4 عباس حسن، النحو الوافي، ج 3، ص 541.

كما أن عطف البيان " يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام، نحو قولك: "ضربت أبا محمد زيدا". [1]

وعن سبب تسميته بعطف البيان قيل: "وسمي هذا العطف بيانا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل والكوفيون يسمونه الترجمة ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول والصحيح أن عامله عامل متبوعه " [2]

ويعد عطف البيان من التوابع وقد اتفقت التعاريف السابقة في أنه تابع جامد، وذلك كونه لا يكون إلا في الأسماء المتعلقة بالكنى والأعلام فلا يمكن تأويله كما ذكر أيضا أنه أقرب منه إلى الصفة في كونها تكمل متبوعها وتوضحه، وكذا عطف البيان، والغاية منه التوضيح والبيان مطلقا.

1 ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 2، ص 271، 272.

2 محمد بن محمد الرعيني، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، ج 2، ص 531.

الفصل الثاني

التوكيد:

أغراض التوكيد:

ذكرنا فيما سبق أقسام التوكيد وقلنا أنه على وجهين: التوكيد اللفظي ويكون بتكرير اللفظ عينه أو بمرادفه، وأما التوكيد المعنوي فيكون بألفاظ خاصة وهي "نفسه، عينه، أجمع، أجمعون جمعاء، كلهم، كلاهما، كلتاهما".

فكنا قد تعرضنا للتوكيد من الناحية الشكلية وذلك من خلال التعرض لمفهومه وأنواعه ولكن لم نذكر أغراض أو وظيفة التوكيد بنوعيه، وعليه سنتناول فيما يأتي الأغراض التي يفيدها التوكيد.

فتتجلى وظيفة التوكيد في "تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل كما أن "كلّ" و"أجمع" يجديان الشمول، والعموم، والتأكيد بهما لإفادة ذلك[1]، وبما أن التوكيد على نوعين لفظي ومعنوي، فكان الغرض من "التوكيد اللفظي هو تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو سمعه ولكن لم ينتبه، وقد يكون الغرض التهديد، وقد يكون التهويل، وقد يكون التلذذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه"[2]، فالتوكيد اللفظي يكون في الأسماء كما يكون في الأفعال والحروف والجمل، أما التوكيد المعنوي وذلك إما لتقرير شمول النسبة، و"هو أن يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا، وذلك بكلا وكل وأجمع وثلاثتهم وأربعتهم

[1] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص، 221-222.

[2] عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 626.

أو بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة، وذلك (بلفظين): النفسُ والعين وما يتصرف منهما"[1] وقيل أنّ: "كلا" و"أجمع" معناهما الإحاطة والعموم، فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض"[2]

وذلك نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وحياةٌ جميعها أحلامُ[3].

فالشاعر في هذا البيت كله حسرة وأسى على هذه الحياة التي صارت مجرد أحلام تُرى بدل أن تكون حقيقة تعاش بحلوها ومرّها، فنظرا لكل المآسي والأحزان التي يراها الشاعر في الحياة أصبح الفرح والحياة الرغدة عبارة عن أحلام يراها النائم في منامه، ففي هذا البيت تأكيد معنوي تمثل في لفظ "جميعها" دالا على العموم والإحاطة على أنّ الحياة كلها أو في مجملها عبارة عن أحلام.

فمن خلال ما سبق يتعين أنّ الغرض الذي وضع له التوكيد أحدد ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع (عنه)؛ وثانيها: أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط.

فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه أو ظن أنّ السامع ظن به الغلط فيه، تكريرا لفظيا، والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظنّ السامع به تجوزا"[4].

نحو قول الشاعر: [من الكامل]

---

[1] رضي الدين محمد الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص 1054.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص226.

[3] ديوان إبراهيم اليازجي، ص72.

[4] رضى الدين محمد الاستراباذي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص 1049-1050.

هذا الضريحُ لزين زين ثوى به[1].

فقد عبّر الشاعر في هذا البيت عن مدى عمق حزنه الشديد على فقد حبيب عليه قد عصف به القضاء والقدر إلى رحمة الله تعالى، فعمد إلى تكرير لفظ زين كي يعبّر ويؤكد على قوة الصدمة والحزن الذي يخالجه تجاه فقدان زين، فكان تكراره لزين في هذا البيت توكيد لفظي مفاده تقرير المعنى في ذهن السامع وإخراجه من دائرة الشك أو الغلط أو غفلة من السامع اتجاه ما يروى.

وقيل أيضا أنه يجيء "بأجمع" بعد "كلّ" وذلك لغرض تقوية التوكيد وتأكيده أكثر في ذهن السامع، فالنفس والعين: "يراد بهما إزالة الاحتمال عن الذات في صميمها، وإبعاد الشك المعنوي عنها"[2].

وذلك نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وتبسمت تلك الزهور فكلها[3].

فأفاد الشاعر في هذا البيت, انه يرحب ويهلل بزائر بيروت وضيفها الفاضل العزيز الذي حلّ عليها، ويقوم الشاعر بمدحه بكلام جميل كلّه حب وودٌّ وكرم، ويصف له فخر وفرح بلده بقدومه عليهم زائرا، بمشاعر فياضة من طرف الشاعر وسعة صدره وحنينه الطاغي على وصفه هذا،حتى أنه عبّر عن ذلك كلّه، بأن حتى الزهور سعيدة بضيافته فتبسمت فرحا بذلك

[1] ديوان إبراهيم اليازجي، ص141.

[2] عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 503.

[3] ديوان إبراهيم اليازجي، ص 63.

فدلّت "كلّها" هنا على العموم الحقيقي مطلقا بدون أي شك، أي أن الزهور جميعها وعامتها فرحة لحضور زائرها، فكانت "كلّها" تأكيدا وتوضيحا على ذلك.

فنصل من خلال ما سبق أن التوكيد عامة يكون لغرض محدد وهو تثبيت وتقوية المعنى في نفس السامع، وذلك باستخدام طرق خاصة لتقوية الكلام السابق وتثبيته سواء بإعادة اللفظ نفسه أو باستعمال كلمات خاصة لتثبيت المعنى ودفع الشك عنه، فيساعد على تمكين المعنى في نفس المخاطب ويزيل الغلط في التأويل وذلك أن المجاز كثير في كلام العرب إذ يعبرون عن الشيء بأكثر من تعبير مما يدعو إلى دفع كلّ شك أو شبهة عن الكلام حتى يصبح موثوقا به لا خلل فيه، لأن الغرض من التوكيد إزالة كل لبس وغموض يشوب الكلام، والكلمة تؤكد حتى ترفع عنها كل الاحتمالات التي بإمكانها أن تحدث لبسا أو غموضا داخل الكلام.

ثانيا: النعت:

أغراض النعت:

تعرفنا من خلال الفصل الأول على مفهوم النعت وأنواعه وهي نعت حقيقي ونعت سببي لكننا لم نتعرض لأغراض النعت وفوائده في الجملة، إذ يضيف النعت إلى المنعوت صفة من الصفات، تفرقه من خلال ذلك عن غيره، فكان النعت يستخدم لتحقيق غرض من أغراض متعددة، كالتخصيص، والتوضيح، والتعميم، والمدح، والذم، والترحم، وغيرها من الأغراض التي يفيدها التوكيد، وتتحقق هذه الأغراض في الكلام باختلاف السياق اللغوي أو المقام الذي ترد فيه، وهذه الأغراض يحتاجها المنعوت، وهذا حتى يتم ويكمل، لهذا كان النعت في معناه هو التابع الذي يتمم متبوعة ويكمله في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والإعراب.

فكانت فائدة النعت تمثلها "عبارة واحدة تحدد ما يفيده النعت نحويا وهي "النعت يوضح المعارف ويخصص النكرات"، فالنعت إذا يفيد أحد أمرين:

الأول: توضيح المعارف، فإذا كان المنعوت معرفة كانت مهمة النعت أن يجلوه أكثر لنا.

الثاني: تخصيص النكرات: فإذا كان المنعوت نكرة، كانت مهمة النعت تخصيصه، بمعنى التقليل من إبهامه، وتقريبه نوعا ما من الوضوح، فالغرضان السابقان يفيدهما النعت نحويا"[1] ولا يخلو أسلوب من أساليبه من واحد منهما وإضافة إلى التخصيص والتوضيح يأتي النعت أيضا لأغراض تبين حال المنعوت لتميزه يمكن وصفها بأنها أغراض بلاغية منها:

[1] محمد عيد، النحو المصفى، ص 572-573.

يجيء النعت للتخصيص، وذلك نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وأعد أحاديث الزمان الأول[1].

فالشاعر في هذا البيت يتمنى لو أن الماضي وأحاديثه تعود إذ يأمر بإعادة الزمان الأول وهذا مستحيل لأن الماضي لا يعود بل يُتذكر وينسى مع طول الزمن، فالشاعر ذكر "الأول" فكانت صفة للزمان بغرض تخصيص الحكم فقصد الأول وليس الزمان الحالي أو المستقبل.

كما يجيء للتعميم، نحو: قول الشاعر [من الكامل]

بل هم القوم الأبالس[2].

فهنا أفاد الشاعر النفي عن الكلام السابق بتأكيده، بما بعده لأن بل تفيد الإضراب هنا فنفى عن الأول "ببل" وأثبت أنّ مصدر الفتن والنزاعات والشر هم القوم الأبالس، والأبالس تعبر عن كل ما هو خبيث ونفاق ونميمة، فقد أفاد هنا التعميم المطلق، لجميع أفراد القوم وذلك من خلال وصفهم بالأبالس عامتهم.

كما يأتي للتفصيل أيضا: نحو قول الشاعر [من الوافر]

فتى لم يرع أحشاءه الصارمُ الهندي[3].

فالشاعر في هذا البيت يصف فتى لم يحافظ على نفسه ثم يتابع ويذكر خصال هذا الفتى بقوله "الصارم" ويصفه وصفاً تفصيليا وذلك بقوله "الهندي"، ويستمر في وصفه بأنه محارب ذو هيبة وهمة عالية بخصاله وأفعاله، وفصل الشاعر في هذا تفصيلا.

[1] ديوان إبراهيم اليازجي، ص 58.

[2] المصدر نفسه، ص 46.

[3] المصدر نفسه، ص 13.

ويأتي أيضا بمعنى المدح كذلك، وذلك نحو قول الشاعر: [من الكامل]

نزلوا على كنف كريم عنده[1].

فالشاعر في هذا البيت يبين ويخبر بنزول الأهل على كوكب القطب الشهير ويصفه بالجناح الكريم، وذلك مدحا له في صفة من صفاته، وتلطفا به حسن كرمه وطيبته، وهذا لغرض صريح فيه وهو المدح حيث وصفه بالكرم والحسن وطيب الأخلاق.

إذ تكمن الفائدة الأساس للنعت في أنه إما يكون:"للتوضيح أو التخصيص، وكل ما يؤدي له النعت إيضاحا، أو تخصيصا لا ينعت، فلا ينعت الضمير لعدم حاجته إلى ذلك، ولا ينعت كل ما يتوغل في البناء أو الإبهام لعدم الفائدة من وراء ذلك"[2].

وكون الضمير لا ينعت فيعود ذلك لأن الضمير معروف موضح لا يحتاج إلى توضيح أو تخصيص، فلا يوجد في الضمير معنى الوصفية لأنه هو في حد ذاته دال على الذات، فلا يجوز أن ينعت به.

فكان بذلك الغرض الغالب على النعت هو التوضيح إذا كان المنعوت معرفة والتخصيص إذا كان المنعوت نكرة، إضافة الى أغراض أخرى يفيدها النعت إلى جانب التوضيح والتخصيص.

[1] المصدر السابق، ص18.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 178.

وذلك لأن الغرض من الصفة "الفرق بين المشتركين في الاسم، وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات، والمعاني هي المصادر، وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر، فهي التي توجد المعاني فيها"[1].

فالكلام عامة يوصف وينعت ويكون ذلك مقصودا وليس اعتباطا فيكون لتوضيح الكلام المنعوت أو تخصيصه، وذلك لأجل إزالة كل لبس أو غموض قد يحيط بالكلام ولزيادة الإيضاح والبيان لإبعاد الشك والإبهام، ليحل محله اليقين والبيان في نفس المتلقي.

كما يكون أيضا النعت لأغراض أخرى يفيدها ومن هذه الأغراض قد يكون للذم أو للترحم، أو للتوكيد، أو غير ذلك من الأغراض التي يفيدها النعت داخل الكلام.

نصل من خلال ما سبق ذكره من أغراض يفيدها النعت في الكلام، إلى أنه هو التابع المشتق أو المؤول به الذي يتمم ويكمل متبوعة وذلك لأغراض وفوائد أهمها توضيح المنعوت إذا كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة وإما لأغراض أخرى ثانوية فقد يكون لمدح المنعوت أو ذمه، أو تعميمه، أو تفصيله، أو توكيده أو غير ذلك مما يفيده النعت من أغراض بحسب المقام الذي يرد فيه، والسياق الذي يوجد فيه.

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 178.

ثالثا: البدل:

أغراض البدل:

سبق وأن عرفنا أن البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه، وما المبدل إلى تمهيدا وتوطئة له، لأن البدل هو المعتمد في الكلام، وما وظيفة المبدل إلاّ إزاحة اللبس والإبهام عنه وتقريب الدلالة في نفس المخاطب، وفيما يأتي سنوضح تفصيلا للأغراض أو الفوائد التي يدل عليها البدل في الكلام وداخل الجملة، وأهميته في زيادة وتقوية البيان والتوضيح في الكلام المتضمن له.

فالبدل عموما يفيد "الإيضاح ورفع الإلتباس، وإزالة التوسع والمجاز"[1] في الكلام والبيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم و ببعضها عند آخرين فإذا ذكِر أحد الإسمين خاف ألا يكون ذلك الإسم مشتهرا عند المخاطب، ويذكر ذلك الإسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر لبيان وإزالة ذلك التوهم[2] الحاصل في الكلام.

وذلك نحو قول الشاعر: [من الطويل]

تنوح على فقد الأمير محمد.[3]

ففي هذا البيت رثاء وحنين وحزن الشاعر إلى الماضي، وأسى فيه تتخالج المشاعر والأحاسيس بين الحياة والحسرة على أيامها والموت المريرة التي لا بد أن تحين ساعتها

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص157.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 187.

[3] ديوان ابراهيم اليازجي، ص 71.

فالشاعر قد عبّر عن حزنه لفقد عزيز عليه وهو المقصود بالحكم مطلقا وهو "محمد" وما "الأمير" إلاّ تمهيدا له وتوطئة لأننا يمكننا الإستغناء عنه، فلفظة "محمد" هنا زادت الكلام ايضاحا وبيانا وجعلت الكلام مؤكدا على أن الفقيد هو "محمد" ما لا يجعل مجالا للشك.

فالغرض الأصيل في البدل كما يقول عباس حسن " هو –في الغالب– تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد، وايضاحه، ورفع الإحتمال عنه، لأن هذا الحكم ينسب أولا للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيدا للتابع الذي سيجيء، وتوجيها للنفس لإستقباله بشوق ولهفة.

فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضا، فكان الحكم قد ذكر مرتين، وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد، ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح"[1]، ولهذا كانت الفائدة من بدل البعض والإشتمال " البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام، كما فيه من التأثير في النفس، وذلك أن المتكلم يحقق بالثاني التجوز والمسامحة"[2].

فكان الإيضاح والبيان هو الوظيفة الدلالية الأساس للبدل عموما، وذلك لتخليص المبدل منه من الإبهام، والإفصاح عنه لتوضيح وتشخيص دلالته، وتقرير معناه في ذهن السامع، وهذه الوظيفة هي الأساس للبدل والتي قد أجمع عليها النحاة العرب القدامى والمحدثين بمختلف توجهاتهم وانطباعاتهم.

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 665.

[2] رضي الدين محمد الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص 2078.

وقيل في البدل أيضا أنه:"يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص وهو في الكلام على أربعة أضرب: بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الإشتمال وبدل الغلط والنسيان"[1].

وذلك نحو قول الشاعر [من الكامل]

تُنْمِي إلى رب المعالي حيدرا.[2]

وفي هذا البيت أراد الشاعر من خلاله مدحا لميس سيدة النجاة كما وصفها الشاعر، وراح يصفها وصفا بديعا، مادحا آلها الكرام على حد تعبيره، وهذه الأخيرة تثري إلى صاحب العز والمعالي المسمى حيدرا، فكان بذلك اسم المعالي هو تمهيد وتوطئة للبدل والمتمثل في "حيدرا" فهذا الأخير هو المقصود بالحكم إذ لا توجد واسطة بينه وبين متبوعه خلافا لعطف النسق لأنه أشهر مما قبله ويدور حوله الكلام، وهو أكثر توضيحا وبيان له، لأن الغرض الأساسي للبدل والأكثر تداولا هو الإيضاح والبيان لمتبوعه فيوضحه ويبينه بيانا قارا في نفس وفي ذهن السامع، كذلك الحال بالنسبة للبدل "حيدرا" في هذا البيت فقد أوضح متبوعه و بينه بحيث أننا

لو نقول: "تنمي إلى رب المعالي"، فالكلام يكون مبهم وغامض ينقصه الإيضاح حتى يكتمل، ويفهم من طرف المتلقي، فكلمة "حيدرا" أضافت للبيت لمسة لا غنى عنها فكانت متممة ومكملة للكلام، مما لا يدع مجالا لأي غموض أو إبهام قد يحول بالكلام.

[1] ابن جني، اللمع في العربية، ص 27.

[2] ديوان ابراهيم اليازجي، ص 93.

رابعا: العطف

أ- عطف النسق:

أغراض عطف النسق:

تميز عطف النسق عن غيره من التوابع أنه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وهي تسعة (الواو- الفاء - ثم - حتى - أم - بل - أو - لكن - لا)، وهناك خلاف في عدد حروف العطف فهناك من يضيف حرف إلى التسعة وهو "إما"، وهناك من تخلى عنه على اعتباره ليس عاطفا، وكل حرف من هذه الحروف، ينفرد بتفسير يميزه ومعنى يختص به وسنتعرض فيما يأتي لتحديد معاني كل حرف وأغراضه، التي يختص بها عن غيره من حروف العطف.

حيث نجد حروف العطف تنقسم بحسب معانيها إلى ثلاثة أقسام، **أولها** "ما يشرك في اللفظ والمعنى من غير الشرط، وهو أربعة حروف:" الواو، والفاء، وثم، وحتى".

الواو: وهي لمطلق الجمع، فيعطف الشيء على صاحبه وعلى سابقه، وعلى لاحقه"[1]

وذلك نحو قول الشاعر: [من الكامل]

فقضى بوشك البين والتبديد.[2]

[1] محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 800-801.

[2] ديوان إبراهيم اليازجي، ص 17.

فالشاعر في هذا البيت يتحسر على الماضي ويأمر بترك ذكرياته، وكل ما فيها وما يذكر بها، من أماكن وأحبة، لأن الماضي قد انطوى ومضى، بفراق كل حبيب وقريب، فكان بين المعطوف والمعطوف عليه "واو" توسطتهما، وقد أفادت الجمع المطلق فعطف الثاني على الأول للجمع مطلقا.

الفاء: "وهي للجمع بين المتعاطفين في الحكم وترتيب المعطوف على المعطوف عليه والتعقيب وهو في كل شيء بحسبه"[1]

وهذا نحو قول الشاعر: [من الكامل]

شهم قضى فثوى بجانب مضجع [2]

فالشاعر في هذا البيت ينعي الفقيد ميخائيل ويذكر خصاله بوصفه بصفات نبيلة تميز بها في حياته فيصفه بالشهم الذي فعل وفعل ولكنه فارق الحياة وأمسى في مضجعه، فهنا توسطت الفاء بين المعطوف والمعطوف عليه فأفادت الترتيب والتعقيب لأنه قال قضى وهذا كان في حياته ثم بعدما ثوى وهذا بعد وفاته.

ثم: "وهي كالفاء في إفادة الجمع والترتيب، ولكن تخالفها في أنها للمهلة؛ أي التراخي"[3] أي أنها تفيد الترتيب والتراخي فتكون مهلة بين الأول والثاني.

نحو قول الشاعر: [من الوافر]

[1] محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 802.

[2] ديوان إبراهيم اليازجي، ص 101.

[3] محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 802.

وجاس حمامها مربعا ثم مربعا.[1]

فقد أفادت "ثم" هنا في هذا البيت الترتيب بين المتعاطفين والتراخي إلا أن هناك مهلة بين مربعا الأولى والثانية، و"ثم" هي التي جعلت بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة وهذا على عكس "الفاء".

حتى: " تفيد الجمع أيضا وللغاية، أي أنها تفيد كون المعطوف بها غاية لما قبله، إما في زيادة أو نقص وكل منهم حسي ومعنوي"[2].

ويشترط في المعطوف بحتى أن يكون بعضا مما قبله وغاية له كما أن العطف بها قليل ولابد فيه أن يكون المعطوف اسما ظاهرا، وأن يكون جزءا من المعطوف عليه أو كالجزء منه ،و أن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أخص منه، وأن يكون مفردا لا جملة"[3].

هذه شروط المعطوف بحتى، وهذا نحو قول الشاعر [من الكامل]

من مبتدأ عمره حتى تتمه.[4]

فالشاعر في هذا البيت يصف مصرع الحبيب وكيف قابل بنوه فقدانه وحسرتهم عليه وعلى فقده إذ ولّى حكمه وذهب وصار ذكرى ويذكر الشاعر كل هذا قد حدث طيلة حياته وذلك من بداية عمره حتى نهايته، فأفادت حتى هنا الجمع للمدة التي قضاها.

وثانيها ما يشرك بين المتعاطفين في اللفظ والمعنى بشرط ألاّ يقضي إضرابا وهو حرفان:

---

[1] ديوان إبراهيم اليازجي، ص 49.

[2] محمد عبد المنعم الجوجري، شررح شذور الذهب، ج2، ص 803.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 245.

[4] ديوان ابراهيم اليازجي،ص101

أم: وهي قسمان:

أ. "**أم" المتصلة:** وهي المسبوقة بكلام يشتمل على همزة التسوية، أو على همزة استفهام يراد منها ومن (أم) التعيين، ويكون معناهما في هذه الحالة هو (أيّ) الاستفهامية"[1]، وسميت همزة التسوية للدلالة على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتين في الحكم عند المتكلم.

ب. "**أم" المنقطعة أو المنفصلة:** وهي التي تقع – في الغالب–بين جملتين مستقلتين في معناهما لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الآخر، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الاخر، فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءا من الثاني، وهذا هو السبب في تسمية (أم) المنقطعة أو المنفصلة، وأن يكون معناها الإضراب كـ "بل"، ولا يفارقها هذا المعنى"[2].

أو: وتكون إفادتها بحسب موقعها في الجملة والكلام، إذ نجدها "تقع تارة بعد الطلب وتارة بعد الخبر ومعناها بعد الأول إما التخيير ويمتنع معه الجمع، واما الاباحة، وبعد الثاني الشك أو الإبهام من المتكلم على السامع والتقسيم"[3]، كما أنها تأتي أيضا لمعاني أخرى كالشك أو الإبهام أو الإضراب.

وثالثها: ما يشرك في اللفظ فقط:

بل: وتختلف إفادتها بحسب اختلاف ما بعدها من جملة أو مفرد، إذ أنها إذا دخلت على جملة فإنها لا تفيد العطف وإنما تكون حرف ابتداء فقط، "وإن دخل على مفرد فحكمه أنه:

---

[1] محمود سليمان ياقوت، التوابع في النحو العربي، منتدى سور الأزنبيكة، ص 110.

[2] المصدر السابق، ص115.

[3] محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص808.

حرف عطف، يختص بعطف المفردات وحدها، أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت، أو مشتمل على صيغة أمر، أو كلام منفي، أو مشتمل على صيغة نهي"[1].

قيل تفيد الإضراب مطلقا إذا ما وقعت بعد كلام مثبت، أو أمر، وإن وقعت بعد نفي كانت بمعنى "لكن" وتفيد تقرير حكم ما قبلها.

لكن: وتفيد إفادة ثابتة حيث أنها تفيد نفس الغرض في جميع أحوالها "فإذا جاءت بعد نفي أو نهي، فإنها تفيد تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها"[2]، إذ تفيد التوكيد والإثبات مطلقا لما بعدها.

لا: "وتفيد نفي الحكم عن معطوفها لأنه يعطف بها بعد الإثبات"[3] فهي حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه، لذا يقال حرف عطف ونفي.

فالعطف عموما يؤدي فائدة محققة في عطف المفردات، إذ يفيد الربط بين المفردات والجمل بواسطة أحد حروف العطف، ما يجعل الكلام يجري على نظام واحد وذلك بعطف بعضه على بعض إذ يعد العطف من أهم وسائل الربط في النص، وتؤدي إلى اتساق عناصر النص وانسجامها، وجعله وحدة متكاملة، ذات دلالة واحدة.

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 625.

[2] محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب،ج2،ص808

[3] المصدر نفسه،ص811

ب- عطف البيان

أغراض عطف البيان:

يعد عطف البيان تابعا يوضح المقصود من الاسم الأول قبله ويبينه، ويؤتى به لزيادة البيان والإيضاح في الكلام، فيتبع متبوعة في الإعراب وفي التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والتذكير والتأنيث، فيكشف قصد المتكلم من المتبوع ببيانه، وسنتطرق فيما يأتي إلى تفصيل ورصد لأغراضه وفوائده في الكلام من خلال تتبع لآراء النحاة في ذلك.

حيث تكمن فائدة عطف البيان في أنه يزيل "عن الكلمة التي قبله" ما يشوبها من غموض، وشيوع، وأوضحت المقصود منها إيضاحا لا يكاد يترك أثرا لإبهام أو إشراك، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فمدلولهما ذات واحدة، بالرغم من اختلاف لفظهما"[1]، فجاء عطف البيان بمعنى أنه "يوضح أو يخصص الذات نفسها، لا بأمر عرضي طارئ عليها، وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها"[2] فكان "الغرض فيه رفع اللبس، كما في الوصف ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره، لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك، ألا ترى أنك إذا قلت:"مررت بولدك زيد" قد خصصت ولدا واحدا من أولاده، فإن لم يكن له إلا ولد واحد، كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 540.

[2] المصدر نفسه، ص 542.

الاشتراك، وعطف البيان يشبه البدل من وجه، ويشبه الوصف من وجه".[1] فمن أشهر أغراض عطف البيان أنه يأتي لتوضيح متبوعة، وهذا يكون في المعارف، وذلك نحو:

قول الشاعر:[من الكامل]

أبكى بني الصباغ يوسف إذ مضى[2].

فالشاعر في هذا البيت من مطلع قصيدته بين مدى حزن وأسى أهل يوسف على فقدانه فقد أبكاهم دمعا و دما، وهذا إشارة على عمق غصتهم وأساهم الشديد لسماعهم خبر رحيل العزيز على قلبهم يوسف الذي وافته المنية، فذهب إلى دار البقاء وترك وراءه أهلا يحنون له ويحزنون عليه، ذلك الشهم ذا الكمال في صفاته وأوصافه، منتقلا إلى رحمة الله الواسعة.

حيث تمثل عطف البيان هنا في هذا البيت في اسم "يوسف"، حيث كان بيانا وترجمة للكنية قبله وهي "بني الصباغ"، إذ كان مجيء يوسف مبنيا وكاشفا عنها بوضوح وبيان، ففي هذا المثال كان عطف البيان اسم علم والمعطوف عليه "بني الصباغ" اسم كنية فكان البيان في اسم العلم لا في الكنية؛ لأن العلم أشهر من الكنية وأبين منها، فعطف البيان دائما يكون بعد اسم كنية وليس قبله لأن اسم العلم أوضح و أشهر من الكنية، وهو تفسير لها لكن باسم آخر مرادف ومساوٍ لها، بشرط أن يكون أشهر منها في الاستعمال، كما يكون عطف البيان أيضا لتخصيص متبوعة، وهذا يكون في النكرات، كما يأتي عطف البيان للمدح وللتأكيد أيضا

[1] المصدر نفسه، ص542.

[2] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 156.

وهناك من قال في عطف البيان "أن كل ما أعرب بيانا جاز أن يعرب بدل كل من كل"[1]، ومن هنا كان هناك من أجاز كون عطف البيان بدلا وتحديدا بدل كل من كل، وذلك على أساس أن عطف البيان والبدل، كل منهما تابع، كما ان كلاهما إنما يدل على البيان المطلق في ذاته.

ومن هنا جاء من يفرق ويفصل بين البدل وعطف البيان وذلك "أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول، والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه، والمقصود بالحديث في البدل: هو الثاني؛ لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه،والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه ،وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني، وعلى هذا لو قلت:" زوجتك بني فاطمة"، وكانت عائشة، فإن أردت عطف البيان، صحّ النكاح؛ لأن الغلط وقع في البيان، وهو الثاني، وإن أردت البدل لم يصح النكاح؛ لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث، وهو الثاني"[2].

فعطف البيان يأتي أوضح من متبوعة على عكس البدل، إذا لا يشترط فيه ذلك، لهذا سمي عطف بيان؛ لأنه تكرار للمعطوف عليه بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه.

فنصل مما سبق إلى أن دلالة عطف البيان في الكلام هي توضيح متبوعة، من خلال إزالة ما يشوب المعرفة من غموض وشيوع ويزيدها ايضاحا وبيانا، بحيث لا يترك مجالا للشك والإبهام، لدى المتلقي في مدى صحة وصدق الأمر، وقيل أنه كل ما صحّ أن يكون عطف

[1] محمد عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، ج2، ص 780.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 275.

بيان صحّ أن يكون بدلا، أي أن هناك من يعتبر أن عطف البيان والبدل سواء، إلا ان عطف البيان يكون أوضح وأشهر من متبوعة.

الخاتمة

الخاتمة

نصل في خاتمة هذا البحث إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة وهي كالآتي:

- أن التابع ومتبوعة يشكلان مركبا واحدا يمثل عنصرا واحدا في الجملة، فالتابع دائما يكمل متبوعة في المعنى.

-أن التوابع في ديوان إبراهيم اليازجي زادت النص الشعري ترابطا و بينت أن المتبوع أساسي في الجملة ، فعلاقته بالتابع تكون من خلال وسائل مختلفة أهمها العلامة الإعرابية.

-أن الشاعر وظف كل تابع من التوابع لغرضها المخصوص في ديوانه والتي كان لها الأثر الوظيفي الثابت.

- إن الغرض من التوابع في مجملها عموما هو إما توضيح متبوعة أو تخصيصه وتأكيده، والإيضاح هو العامل المشترك بين التوابع.
- إن الشائع أن التابع في العربية هو كل ثان أعرب بإعراب سابقه، لكن الأكيد أنه جاء أيضا ليبين أن هناك تكامل وتوافق بين عناصره اللغوية.
- أن لكل تابع دلالاته الخاصة به التي لا تزيد الخطاب إلا ايضاحا و بيانا مما لا يترك مجالا للشك أو الغموض.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- ديوان إبراهيم اليازجي.

1-إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، د.ط، ج1.

2-أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، 1989.

3-أحمد مختار عمر، مصطفى النحاس زهران، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، ذات السلاسل، الكويت، ط4، 1414هـ، 1994م.

4-الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ، 1955م، ج2.

5-بطرس البستاني، قطر المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2، 1995م.

6-تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 1420هـ، 2000م.

7-جبران مسعود، الرائد، دار العلم، بيروت، لبنان، د.ط، 2001م، ج8.

8-جلال الدين السيوطي:

-الأشباه والنظائر في النحو، تح غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د.ط، 1407هـ، 1987م، ج2.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، 1399هـ، 1989م، ج5.

10-جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، شرح التسهيل لابن مالك، تح عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المختون، هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1410هـ، 1990م، ج3.

11-ابن جني، اللمع في العربية، تح فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط.

12-أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ، 1998م، ج4.

13-خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، تح باسل عيون السود، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م، ج2.

14-الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، هجر، الجيزة، مصر، ج1.

15-سليمان فياض، النحو العصري، مركز الأهرام، د.ط.

16-عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 174هـ، 1974م، ج3.

17-عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1997م.

18-عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح المتولى رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1414هـ، 1993م.

19-عبد الله البستاني، البستان، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.

20-عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، دار الشروق، جدة، السعودية، ط7، 1400هـ، 1980م.

21-عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م.

22-أبو العرفان محمد ابن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك، تح طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين، مصر، د.ط، ج3.

23-محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، مصر، د.ط، 2003م.

24-أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطسلنغة، بيروت، لبنان، د.ط.

25-محمد عبد المنعم الجوجري:

-شرح شذور الذهب، تح نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1464هـ، ج2.

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1400هـ، 1980م، ج3.

27-محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د.ط.

28-محمد عيد، النحو المصفى، دار نشر الثقافة، د.ط.

29-محمد بن محمد الرعيني، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1990،ج2.

30-محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1400ه، 1980م، ج3.

31-محمود حسني مغاسلة، النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1418ه، 1997م.

32-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، د.ط، ج3.

33-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د. ط، ج2.

34-ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422ه، 2001م، ج2.

الأنترنيت، الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

الـــملحـــــــق

أ. تعريف الشاعر:

إبراهيم اليازجي:

هو إبراهيم بن ناصيف بن جنبلاط اليازجي –2 مارس 1847– 1906– هو لغوي وناقد وأديب، ولد في بيروت في بيت علم إذ أن أباه هو الشاعر اللبناني المعروف "ناصيف اليازجي".

يعتبر إبراهيم اليازجي من رواد النهضة العربية بعد قرون من التدهور إذ تلقى تعليما ممتازا منذ نعومة أظافره أهله لأن يناقش كبار الأساتذة في اللغة والشعر، ومن ذلك ما أوردته الصحف ولفتت إليه الأنظار حين قام بنقاش الشدياق حول انتقاد الشدياق لبعض الأبيات التي وردت في ديوان أبيه وعلى ما يبدو أن هذه المناظرة قد أثرت فيه إيجابا إذ حفزته للتعمق في الدراسات الأدبية واللغوية، وجاءت دعوة الآباء اليسوعيين للشيخ إبراهيم ليعرب الكتاب المقدس، فدرس السريانية، والعبرية وأكب على هذا العمل حتى استطاع تعريب الكتاب المقدس بلغة عربية وبلغة واضحة.

إذ يعد إبراهيم اليازجي هو مؤسس مجلة الضياء في عام 1898م في القاهرة، وتولى تحرير جريدة النجاح عام: 1872م، إلى أن توفي في القاهرة، من عام: 1906م.

ومن مؤلفاته أيضا: كانت له مقالات، إضافة إلى كتاب "العادة" ومجلة "الطبيب"، عن كتاب:"ذخيرة الأصغرين" لمعقد جرمانوس. و"التعليم النافع"، ومجلة "المنار" 1900– ص 198– 200.

ب. التعريف بديوان إبراهيم اليازجي:

يعد إبراهيم اليازجي العالم والأديب الشاعر من علماء بدايات النهضة؛ أي من شعراء العصر الحديث، ورواد الشعر القومي العربي، الذي أبدع بعبقرتيه اللغوية التي تجلت في الشعر والنثر وهو من رواد النهضة الأولى، حيث زاد مسيرة النهضة العربية إشراقا وذلك من خلال مؤلفاته إذ كان له عدة مقالات نشرت وكان لها ذلك الصدى الكبير آن ذاك، إضافة إتقانه لنظم الشعر وعنايته الشديدة بالأشعار فجاء شعره غاية في الإبداع والخيال، ولهذا فقد نظم إبراهيم اليازجي ديوانا شعريا كان تحت اسم "العقد"، جُمع في الثلاثينات من القرن العشرين الذي ضمّ فيه قصائده، التي بلغت 285 قصيدة، حوى على 148 ص، ومن أشهر قصائده نجدد قصيدته المشهورة والتي كان مطلعها:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب

فقد كانت من قصائده الشهيرة التي تداولها العرب حيث تناولت موضوع القومية العربية لهذا التف حولها العرب، أراد بها استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية.

حيث تناول في ديوانه هذا مواضيع ألّفها في زمانه من رثاء ومدح، وذم، وتهنئة، ونعي، وكان طابع الحزن والكآبة طاغٍ على معظم قصائده فكان يرثي أصدقاءه وأحبائه ويتذكرهم، بمحاسنهم ومساوئهم، إذ تميز شعره بطابع تقليدي غلبت عليه الصنعة وقلّ في الطبع، حيث كان الشاعر متأثرا ببيئته اللبنانية التي عاش فيها في حياته وتأثر بها كلّ التأثر.

فهرس
الموضوعات

فهرس المحتويات **الصفحة**

مقدمة أ-ب-ج-د

مدخل

تمهيد.....

1/ التوابع في النحو..... **6**

1.التوكيد..... **7**

2.النعت..... **8**

3.البدل..... **9**

4.العطف..... **10**

2/العامل في التوابع..... 12-11

3/ الحكم الإعرابي للتوابع..... **14-13**

الفصل الأول: التوابع في الجملة العربية

تمهيد.....

أولا-التوكيد..... **16**

1-تعريفه..... 16-17

2-أنواعه..... 18

أ-التوكيد اللفظي..... 18

ب-التوكيد المعنوي..... 19-20

ثانيا-النعت..... 21

1-تعريفه..... 21-23

2-أنواعه..... 24

أ-النعت الحقيقي..... 24

ب-النعت السببي..... 25

ثالثا-البدل..... 26

1-تعريفه..... 26-28

2-أنواعه..... 28

أ-البدل المطابق..... 28-29

ب-البدل الجزئي..... 30

ج-البدل الشامل..... 31

د-البدل المباين..... 32

رابعا-العطف..... 34

1-تعريفه..... 34

2-أنواعه..... 35

أ-عطف النسق..... 36-35

ب-عطف البيان..... 39-37

الفصل الثاني: دراسة وظيفية للتوابع

تمهيد.....

أولا-التوكيد..... 41

-دراسة وظيفية للتوكيد..... 44-41

ثانيا-النعت..... 45

-دراسة وظيفية للنعت..... 48-45

ثالث-البدل..... 49

-دراسة وظيفية للبدل..... 49-51

رابعا-العطف..... 52

أ-عطف النسق..... 52

-دراسة وظيفية لعطف النسق..... 52-56

ب-عطف البيان..... 57

-دراسة وظيفية لعطف البيان..... 57-60

الخاتمة..... 62

قائمة المصادر والمراجع..... 64-67

الملحق.....

فهرس المحتويات.....